the regional center for Rights & liberties

المركز الإقليمي للحقوق و الحريات

قضية واحدة لا تكفي
"حنين حسام"

البراءة ليست كافية.. النيابة تحيل «اليوتيوبر» حنين حسام للجنايات بتهمة الإتجار بالبشر

يبدو أن حكم البراءة الذي صدر في حق «اليوتيوبر» حنين حسام في يناير الماضي لم يكن كافيا لوضع نهاية مناسبة للمحاكمة التي نُصبت لها سواء قضائيا أو مجتمعيا. فها هي النيابة العامة تحيل الفتاة إلى محكمة الجنايات بتهمة الإتجار بالبشر، لتبدأ حلقة جديدة من مسلسل التقاضي الذي قد يسلبها حريتها لسنوات في أي وقت.

في ١٨ أبريل ٢٠٢١، قررت محكمة جنايات جنوب القاهرة ضبط وإحضار حنين حسام، كما قررت تأجيل محاكمتها في الإتجار بالبشر إلى ١٨ مايو ٢٠٢١ المقبل للاستماع إلى مرافعة الدفاع. أما أمر الإحالة الذي صدر من نيابة شمال القاهرة في ١٤ مارس ٢٠٢١، فقد جاء فيه أن حنين حسام «تعاملت في أشخاص طبيعيين هن المجنى عليهن الطفلتان ملك س وحبيبة ع، واللتان لم يتجاوزا الثامنة عشر من العمر، والمدعوة روان س والمدعوة سارة ج وأخريات، وذلك بأن استخدمهن بزعم توفير فرص عمل لهن تحت ستار عملهن كمذيعات من خلال أحد التطبيقات الإلكترونية للتواصل الاجتماعي «تطبيق لايكي» يحمل في طياته بطريقة مستترة دعوات للتحريض على الفسق والإغراء على الدعارة بأن دعتهن على مجموعة تسمى «لايكي الهرم» أنشأتها على هاتفها ليلتقوا فيها بالشباب عبر محادثات مرئية وإنشاء علاقات صداقة خلال فترة العزل المنزلي الذي يجتاح العالم بسبب وباء كورونا، بقصد الحصول على نفع مادي. كما قامت باستغلال كل من الطفلتين المذكورين استغلالا تجاريا، بأن حرضت وسهلت لهن الانضمام لأحد التطبيقات الإلكترونية التي تجنى من خلالها عائد نظير انضمام الأطفال وإنشاء مقاطع فيديو لهن».

جدير بالذكر أن التهم التي وجهتها نيابة شمال القاهرة لـ»حنين» لإحالتها للجنايات هي جزء من التهم التي برأتها منها محكمة مستأنف القاهرة الاقتصادية في ١٤ يناير ٢٠٢١، بعد إلغاء حكم درجة أولى بحبسها عامين بتهمة «الاعتداء على القيم و المبادئ الاسرية في المجتمع المصري بان قامت بالإعلان عن طريق حساباتها على شبكة التواصل المعلومات لعقد لقاءات مخلة بالآداب عن طريق دعوة الفتيات البالغات و القصر على حد سواء الى وكالة اسستها عبر تطبيق التواصل الاجتماعي المسمى «لايكي» ليلتقوا فيها بالشباب عبر محادثات مرئية مباشرة وانشاء علاقات صداقة مقابل حصولهن على اجر يتحدد بمدى اتساع المتابعين لتلك المحادثات التي تذاع للكافة دون تمييز – قامت بإنشاء وادارة استخدام حسابات خاصة على شبكة المعلومات تهدف الى ارتكاب الجريمة موضوع الاتهام».

كان النائب العام، المستشار حمادة الصاوي، قد أمر في أبريل ٢٠٢٠ بحبس المتهمة حنين حسام عبدالقادر ٤ أيام احتياطياً على ذمة التحقيقات؛ وذلك لاتهامها بالاعتداء على مبادئ وقيم أسرية في لارتكاب جريمة الاتجار بالبشر بتعاملها في أشخاص طبيعيين هنَّ فتيات استخدمتهنَّ في أعمال منافية لمبادئ وقيم المجتمع المصري؛ للحصول من وراءها على منافع مادية؛ وكان ذلك استغلالاً لحالة الضعف الاقتصادي وحاجة المجني عليهنَّ للمال، والوعد بإعطائهنَّ مبالغ مالية، وقد ارتكبت تلك الجريمة من جماعة إجرامية مُنَظَّمة لأغراض الاتجار بالبشر تضم المتهمة وآخرين.

تعود وقائع القضية إلى تداول رواد مواقع التواصل الاجتماعي لفيديو بثته «حنين» على تطبيق «تيك توك» تعلن فيه إنشاء وكالة على أحد تطبيقات البث الحي «لايكي» المشابهة لـ«تيك توك» ويمكن للفتيات العمل كمذيعات على التطبيق للحصول على مقابل مادي يتراوح بين ٣٦ و٣٠٠٠ دولار وذلك حسب عدد المشاهدات والإعجابات التي تحصل عليها الفتاة. تعرضت «اليوتيوبر» لموجة عارمة من الانتقادات من قبل رواد مواقع التواصل الاجتماعي انتهت بالقبض عليها من منزلها بمنطقة الساحل في ٢١ إبريل الماضي.

تحريات الإدارة العامة لحماية الآداب أفادت بـ«أن حنين حسام من خلال تطبيق لايكي استغلت الظروف الراهنة للبلاد بوجود حظر التجوال والحجر الصحي لاستغلال الفتيات لحاجتهم إلى المال بأن قامت بدعوة الفتيات عن طريق فيديو إلى التسجيل في وكالة وهمية على تطبيق لايكي لإنشاء علاقات ومحادثات عبر هذا التطبيق. حيث بنشر الفيديو على مواقع التواصل الاجتماعي لاقى صدمة في المجتمع لما يتضمنه من دعوة مباشرة من الفتاة للكثير من الفتيات لارتكاب أفعال مخالفة للآداب والتحريض على الفسق والفجور».

أما محضر تحريات إدارة مكافحة الهجرة غير الشرعية والإتجار بالبشر فقد أشارت إلى «دور حنين حسام في ارتكاب الواقعة وتكوين جماعة إجرامية تعمل في العديد من الدول، تخصصت في استقطاب واستغلال الفتيات من خلال ظروفهم المادية، بتوفير فرص عمل لهن تحت ستار عملهن كمذيعات بأسلوب الاحتيال والوعد، وذلك لإشباع الرغبات الجنسية لمستخدمي التطبيق بهدف تحقيق القائمين على التطبيق لأرباح مادية».

خلال التحقيقات، كلفت النيابة أحد المختصين من قطاع الرقابة والإشراف بالبنك المركزي لفحص حسابات حنين حسام في البنوك بعد الحصول على موافقتها. أيضا، كلفت النيابة أحد المختصين بفحص حساب «حنين» على تطبيق لايكي وتوضيح محتواه وما تم نشره وما تم حذفه إن وجد، وما إذا تم العبث بمحتوياته من عدمه، واسترجاع ما تم حذفه، وكذلك التحقق من احتواءه على مواد غير مشروعة أو منافية للآداب، وما إذا كان الحساب متاح للكافة للاطلاع عليه من عدمه.

عرضت النيابة على «حنين» صور من حسابها على تطبيق «لايكي» و «إنستجرام» و«تيك توك». وأكدت «اليوتيوبر» امتلاكها الحسابات، كما أكدت عدم وجود غرف مغلقة في تطبيق «لايكي»، موضحة إنها لم تقم بأفعال مسيئة، وأنها دعت كل من يمتلك موهبة مثل الغناء أو التمثيل أو الطبخ للانضمام إلى تطبيق «لايكي».

في ٨ يونيو ٢٠٢٠، تقدمت النيابة باستئناف على قرار إخلاء سبيل حنين حسام بكفالة ١٠٠٠٠ جنيها. تم نظر الاستئناف في ٩ يونيو ٢٠٢٠ وإقرار قبوله شكلا ورفضه في الموضوع وتأييد قرار إخلاء السبيل. وبالرغم من ذلك، تم عرض «حسام» على النيابة في اليوم التالي لظهور دلائل جديدة في القضية، وقررت النيابة حبسها أربعة أيام على ذمة التحقيقات.

وفي ١١ يونيو ٢٠٢٠، نسخت النيابة القضية لإحالتها للمحكمة الاقتصادية، وحُددت جلسة ١٥ يونيو لمحاكمة حنين حسام بموجب المواد ٢٢ و٢٥ و٢٧ من قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات رقم ١٧٥ لسنة ٢٠١٨، في القضية رقم ٤٧٩ لسنة ٢٠٢٠ جنح اقتصادية، لاتهامها بالتعدي على مبادئ والقيم المجتمع المصري (فسق وفجور)، وإنشاء حساب على مواقع التواصل الاجتماعي لتسهيل ارتكاب الجرائم، باستخدامهم أشخاص طبعيين لم يتجاوزا ١٨ سنة – الدعوى على التحريض على الفسق والفجور والإغراء على الدعارة». وفي ٢٩ يونيو، حُجزت القضة للحكم بجلسة ٢٧ يوليو ٢٠٢٠، وفي التاريخ المذكور تم إدانة حنين حسام وحُكم عليها بالحبس سنتين مع الشغل، والغرامة ٣٠٠ ألف جنيه.

هنا بدأت رحلة «اليوتيوبر» مع محكمة الاستئناف التي عُقدت أولى جلساتها في ١٧ أغسطس ٢٠٢٠، وأُجلت المحاكمة إلى جلسة ١٤ سبتمبر ٢٠٢٠ للاستماع الى شهادة مجرى التحريات، ثم أُجلت مرة أخرى إلى جلسة ١٣ أكتوبر لتعذر حضور الشهود.

وبعد سلسلة من جلسات المحاكمة المؤجلة، حكمت محكمة جنح مستأنف اقتصادية ببراءة اليوتيوبر حنين حسام من التهم الموجهة إليها في ١٢ يناير ٢٠٢١. لكن نيابة شمال القاهرة استدعت «حنين» فلم يتم إخلاء سبيلها، وقررت النيابة حبسها ٤ أيام على ذمة الجناية ٤٩١٧ لسنة ٢٠٢٠.

في ٢٦ يناير ٢٠٢١، قرر قاضى المحكمة الجزئية إخلاء سبيل حنين بكفالة ٥٠٠٠ جنيه. وتقدمت النيابة باستئناف على القرار وتم تحديد جلسة ٢٧ يناير ٢٠٢١ لنظر استئناف النيابة، والذي رفضه قاضي جنح مستأنف شمال القاهرة وأيد قرر إخلاء السبيل بكفالة ٥٠٠٠ جنيه، لتستعيد حنين حسام حريتها بعد أن قضت ١٠ أشهر خلف قضبان السجن في ضربة قاصمة لحرية الرأي والتعبير والإبداع في مصر بدعوى «قيم الأسرة المصرية».